الأمم المتحدة

S/2020/354



Distr.: General
4 May 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 1 أيار/مايو 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، فضلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي وألمانيا (باسم ألمانيا وبلجيكا) وإندونيسيا وتونس والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والصين وفييت نام والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنيجر، فيما يتعلق بالاجتماع عن طريق الفيديو الذي عقد يوم الأربعاء 29 نيسان/أبريل 2020. وقد أدلى ممثل الجمهورية العربية السورية أيضا ببيان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 2 نيسان/أبريل 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/273)، التي تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*التوقيع*) سفين **يورغنسن**

رئيس مجلس الأمن



120520 040520 20-06368 (A)



المرفق الأول

إحاطة قدمها السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

سأبدأ اليوم بمشاركة زملائي في مجال العمل الإنساني في إدانة القصف المروع الذي وقع أمس في شارع مزدحم في مدينة عفرين إدانة قوية. وتشير التقارير الأولية إلى أن ما يصل إلى 43 مدنيا، من بينهم عدة أطفال، قتلوا في ذلك الهجوم العشوائي غير المقبول. وأصيب عدد أكبر بكثير. أتقدم بأحر تعازي لأسر الضحايا.

لقد بلغ عدد الحالات المؤكدة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في البلد 43 حالة، بما في ذلك ثلاث وفيات، منذ آخر مرة قدمت فيها إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في سورية (انظر S/2020/254). وستبدو هذه الأرقام منخفضة جدا مقارنة بالأرقام المسجلة هنا في نيويورك وفي العديد من بلدان أعضاء المجلس. ولكن إذا كان هذا الفيروس يتصرف في سورية بنفس الطريقة التي يتصرف بها في أماكن أخرى، وهو ما نفترضه في الوقت الراهن، فإن ثمة مأساة تلوح في الأفق. فلا يمكننا أن نتوقع من نظام رعاية صحية دمرته حرب استمرت لما يقرب من عقد من الزمان أن يتعامل مع أزمة تتحدى حتى أغنى الدول. ولا يمكننا أن نتوقع أن تنجح تدابير التخفيف حيث يتشرد الملايين في ظروف ازدحام من دون مرافق صحية كافية ومن دون أصول أو شبكة أمان يعتمدون عليها.

سأركز إحاطتي اليوم على المجالات التالية: أولا، حالة فحوص مرض فيروس كورونا والاستجابة في جميع أنحاء سورية؛ ثانيا، الحالة الإنسانية في الشمال الغربي، التي لا تزال مثيرة للقلق على الرغم من وقف إطلاق النار؛ ثالثا، مسألة الإمدادات الطبية في الشمال الشرقي؛ رابعا، الحالة في ركبان؛ وخامساً، موجز لكل ما نقدمه، نحن في النظام الإنساني الذي تدعمه الأمم المتحدة، لتخفيف معاناة الناس في جميع أنحاء سورية.

فقد انحصرت جميع الحالات الـ 43 المؤكدة لمرض فيروس كورونا التي أعلنتها السلطات السورية، حتى الآن، في محافظتي دمشق وريف دمشق. وتم تأكيد أول حالة مرض ووفاة في الشمال الشرقي في 2 نيسان/أبريل. ولم يتم حتى الآن تأكيد أي حالات في الشمال الغربي.

ولا تزال القدرة على إجراء الفحوص محدودة للغاية. ويتم إجراؤها في دمشق واللاذقية، مع العمل على إنشاء مختبرين إضافيين في حلب وحمص. وتتواصل الجهود الرامية إلى إنشاء مختبر في محافظة الحسكة في الشمال الشرقي. كما بدأ إجراء فحوص في القامشلي. وتم تسليم آلة تفاعل بوليميري متسلسل إلى تل رفعت، في حين يجري تسليم آلتين إضافيتين من نفس النوع إلى كوباني والرقة. وفي الشمال الغربي، بدأ أحد المختبرات في إجراء تجارب في إدلب. ويجري أيضا فحص بعض العينات في تركيا.

وعلى الرغم من أن هذه الزيادة المتواضعة في القدرة على إجراء الفحوص تشكل تطورا إيجابيا، فإنها لا تزال غير كافية إلى حد كبير وتشكل أولوية رئيسية للجهات العاملة في المجال الإنساني، إلى جانب تدابير الوقاية والتخفيف الأخرى. وتشمل المناطق التي تثير قلقا خاصا المخيمات وغيرها من مناطق النزوح المزدحمة التي لا تتوفر فيها فرص كافية للحصول على المياه والمرافق الصحية.

وتجري في الشـــمال الغربي تدابير للتأهب تدعمها عمليات إنســـانية عبر الحدود. ويجري تعديل بعض المستشفيات لاستقبال مرضى فيروس كورونا، ولكي تعمل كمراكز لإدارة حالات العزل. ويجري أيضا إنشـاء مراكز للعزل المجتمعي. بيد أنه لا تزال هناك ثغرات في اللوازم والمعدات الطبية الحيوية، بما في ذلك معدات الوقاية الشخصية.

ويجري، في مخيم الهول في الشـمال الشـرقي، إنشــاء منطقة عزل تســع 80 سـريرا، وبدأ إجراء الفحص الحراري.

ونعمل على تقييم الاحتياجات المالية لمسـاهمات الأمم المتحدة في الاسـتجابة للمرض في سـورية، التي تنضـاف إلى تكاليف الاسـتجابة للاحتياجات الإنسـانية القائمة من قبل. وسـتدرج الاحتياجات المتصـلة بمرض فيروس كورونا في التحديث المقبل للخطة الإنسانية العالمية لمواجهة الوباء.

وكما هو الحال في بلدان أخرى، من المرجح أن تكون آثار التدابير الرامية إلى احتواء انتشـــار الفيروس أشد على أضعف الفئات. وقد شهدت بعض المناطق، منذ منتصف آذار/مارس، زيادات في أسعار الأغذية الأساسية تتراوح في المتوسط بين 40 و 50 في المائة. ومن شأن ذلك أن يضـاعف من تأثير أزمة سورية الاقتصادية الحادة. ويفيد برنامج الأغذية العالمي بأن أسعار المواد الغذائية الأساسية التي يتعين على كثير من الناس شراؤها زادت في العام الماضي بأكثر من 100 في المائة.

وبالانتقال إلى الشـــمال الغربي، لم تحدث أي ضـــربات جوية منذ وقف إطلاق النار الذي أعلنه الاتحاد الروسي وتركيا في 6 آذار/مارس. بيد أن القصف المتقطع استمر يوميا تقريبا في بعض مناطق خط المواجهة على الرغم من الدعوات إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وعلى الصعيد الوطني.

وتستغل بعض الأسر النازحة هذا الهدوء المحدود للعودة إلى الأماكن التي كانوا يعيشـون فيها قبل أن يضـــطروا إلى الفرار من الجولة الأخيرة من القتال. فخلال الأســـابيع القليلة الماضـــية، عاد 000 135 شـــخص إلى البلدات والقرى في مناطق خط المواجهة الخارجة عن ســيطرة الحكومة، وقد ذهب أغلبهم إلى أريحا والأتارب. ويعود الكثيرون ليجدوا منازلهم السابقة مدمرة. ولم تُستأنف الخدمات الأساسية بعد.

وقد يكون وقف إطلاق النار قد أتاح متنفسا، غير أن الحالة الإنسانية في الشمال الغربي كئيبة كما كانت من قبل. والمؤشــر القاتم هو بيانات التغذية التي نقوم بتســجيلها. لقد قدمت إحاطة إلى مجلس الأمن الشهر الماضـي بشأن مستويات تقزم مثيرة للجزع. ويساورنا القلق بنفس القدر إزاء معدلات سوء التغذية بين النساء الحوامل والمرضعات، حيث يعاني 21 في المائة منهن من سوء التغذية، وذلك أربعة أضعاف ما كان عليه الحال في العام الماضي.

وتعمل العملية العابرة للحدود في الشـــمال الغربي بمســـتويات قياســـية في محاولة لتخفيف هذه المعاناة. ففي مارس/آذار، عبرت 486 1 شـاحنة، تحمل مسـاعدات لــــ 3.7 ملايين شـخص، الحدود من تركيا. وقد تم، حتى الآن في نيسان/أبريل، إرسال أكثر من 100 1 شاحنة، ولكن هذا لا يكفي.

وتجعل الحاجة إلى الاسـتعداد للوصـول المحتمل لجائحة فيروس كورونا إلى الشـمال الغربي جهود التوسع أكثر إلحاحا. وبناء على ذلك، يجري إيلاء الأولوية لمواد الشحن العابر عبر الحدود، مثل مجموعات لوازم النظافة الصحية والخيام المخصصة لوحدات العزل.

وتيسر تركيا ذلك التوسع، على الرغم من معركتها مع الفيروس. وقد اتخذت المنظمات الإنسانية تدابير صارمة للامتثال للقواعد التركية وللتقليل إلى أدنى حد من مخاطر انتقال الفيروس في مراكز الشحن العابر أو بطرق أخرى.

ويستحيل ببساطة، في هذه المرحلة، الحفاظ على حجم ونطاق المساعدة في الشمال الغربي من دون العملية العابرة للحدود. وكما سبق لي أن أطلعت المجلس، لا يوجد بديل. ويتجلى ذلك أكثر في عدم الاستعاضة عن العمليات السابقة عبر الحدود في الشمال الشرقي بالمساعدة المقدمة عبر الخطوط، التي سأنتقل إليها الآن.

إن عمليات إيصال المساعدات عبر الخطوط إلى الشمال الشرقي من دمشق لم تسد الفجوة في الإمدادات الطبية الحرجة التي كانت، حتى كانون الثاني/يناير من هذا العام، تتم عبر معبر اليعقوبية الحدودي.

وتم نقل شحنة من 20 طنا من اللوازم الطبية تابعة لمنظمة الصحة العالمية - بما في ذلك معدات الوقاية الشخصية وأسرّة وحدة العناية المركزة والحاضنات وسبعة أجهزة تهوية - جوا إلى القامشلي في 12 نيسان/أبريل، واكتمل توزيعها. غير أن المرافق الطبية التي كانت تدعمها في السابق العملية العابرة للحدود استُبعدت إلى حد كبير مرة أخرى.

وتتسع الفجوات من حيث الإمدادات الطبية في شمال شرق سورية. وفي الوقت الذي ينبغي أن نرفع فيه مستوى التأهب على وجه السرعة للإعداد لمواجهة كوفيد-19، ينبغي تضييق تلك الفجوات. ومن المهم أن نقوم بذلك الآن بعد تأكيد الحالة الأولى.

وترى منظمة الصحة العالمية أنه لم يحدث تحسن كاف في إمكانية الوصول عبر الخطوط منذ كانون الثاني/يناير، ولو أننا نواجه حالة الاستعجال التي لا مفر منها المتعلقة بكوفيد-19. وفي استعراض الأمين العام للطرائق البديلة للمعبر الحدودي في اليعقوبية الذي أرسله إلى المجلس في شباط/فبراير (S/2020/139)، أشار في الفقرة 44 إلى أنه "في ظل الظروف الراهنة، يلزم الجمع بين المزيد من إمكانية الوصول عبر الحدود وعبر الخطوط". ولا يزال الأمر كذلك. ولاحظ الأمين العام أيضا أنه إذا لم تُتخذ خطوات كافية لتحسين إيصال المساعدات عبر الخطوط، وإذا لم توافق حكومة الجمهورية العربية السورية أو البلدان المجاورة على استخدام المعابر الحدودية إلى شمال شرق البلد، فسيتعين على مجلس الأمن أن يأذن للأمم المتحدة وشركائها المنفذين باستخدام معابر إضافية. ولا يزال الأمر كذلك أيضا.

أنتقل الآن إلى مخيم الركبان، الذي لم تصل إليه أي قافلة إنسانية منذ أيلول/سبتمبر 2019. فقد أغلقت طرق الإمداد التجارية غير الرسمية من دمشق ودومير في شباط/فبراير، مما أدى إلى تعطيل إيصال الأغذية والوقود والإمدادات الطبية إلى المخيم. وأثرت القيود الحدودية التي فرضتها الأردن فيما يتعلق بكوفيد-19 منذ 18 مارس/آذار على الإحالات الطبية من الركبان دون فحص مسبق للكشف عن الإصابات بكوفيد-19، وهو أمر غير متوفر في المخيم.

وبعثة التقييم الصحي وتقديم المساعدة التي كانت الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري يعتزمان إيفادها تعذر تنظيمها هذا الشهر. وعُلقت بسبب عدم اتفاق جميع الأطراف على طريقة تقديم المساعدة وإيصال الإمدادات. وثمة حاجة ماسة إلى تيسير إمكانية الوصول إلى السكان الضعفاء في الركبان ودعم عمليات المغادرة الطوعية.

وترد معلومات إضافية عن العديد من الأشياء التي تناولتها، استجابة للأسئلة التي طرحها في وقت سابق أعضاء المجلس، في آخر تقرير إنساني نصف شهري للأمين العام عن سورية (S/2020/327)، الذي أرسله إلى المجلس في الأيام الأخيرة. وللحصول على معلومات عن الحالة في الشمال الغربي، أود أن أحيل الأعضاء إلى الفقرات 4 و 5 و 11 و 12 و 13 من ذلك التقرير. وللحصول على معلومات عن العملية عبر الحدود، أود أن أحيل الأعضاء إلى الفقرات 20 و 34 و 35، وكذلك إلى الشكل 1 والجدول 2. وللحصول على معلومات عن الركبان، أود أن أحيل الأعضاء إلى الفقرة 7.

وفيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الشمال الشرقي وإيصال المساعدات إلى تلك المنطقة، أود أن أحيل الأعضاء إلى الفقرتين 32 و 33، اللتين توضحان بالتفصيل عدد المستشفيات وعدد المراكز الصحية الأولية وعدد الوحدات الطبية المتنقلة التي توصلت بشحنات من الإمدادات الطبية من دمشق خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وتتضمن الفقرة 31 وصفا للعملية الشاقة المتمثلة في إيصال المعونة عبر الحدود، يشرح الموافقات المتعددة المطلوبة. وموافقة وزارة الخارجية لا تعني إيصال المساعدات. فهي مجرد الخطوة الأولى من خطوات متعددة تشمل وزارات أخرى وأجهزة أمنية وحكاما محليين وأطرافا محلية أخرى تسيطر على المنطقة. وما لم نقم بذلك كله، فبن يتحقق أي شيء.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أوجز بعض الأشياء التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال الدعم الإنساني للشعب في سورية، وأن أذكِّر المجلس بأن معظم هذه المساعدات موجه إلى الناس في الأجزاء الخاضعة لسيطرة الحكومة في سورية.

وفي عام 2019، وصلت الوكالات الإنسانية والشركاء إلى ما متوسطه 6 ملايين شخص في جميع أنحاء البلد كل شهر. وحتى الآن هذا العام، تم إيصال المساعدات الغذائية إلى 4.6 مليون شخص في جميع أنحاء البلد في المتوسط كل شهر. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى 2.5 مليون شخص في جميع أنحاء البلد إمدادات شتوية مثل البطانيات الحرارية والملابس الدافئة. وشملت العمليات من داخل سورية تقديم الدعم لـ 2.2 مليون إجراء طبي والتوعية بمخاطر الألغام لنصف مليون شخص.

وترد أيضا في تقرير الأمين العام في الفقرات من 18 إلى 22 معلومات عن الاستجابة الإنسانية في مختلف أنحاء سورية.

وسيصبح وباء كوفيد-19 وتداعياته عاملا مضاعفاً للاحتياجات الإنسانية في سورية. وهذا يتطلب، أكثر من أي وقت مضى، استجابة تستخدم كل الوسائل الممكنة للوصول إلى المحتاجين أينما كانوا. وسيتطلب ذلك، أولا، وقفا كاملا وفوريا لإطلاق النار على الصعيد الوطني؛ ثانيا، توفير المواد الطبية الحرجة التي وفرت في وقت سابق من خلال معبر اليعقوبية الحدودي - وكما قلت من قبل، فالخطوات المطلوبة منصوص عليها بالتفصيل في تقرير الأمين العام المؤرخ شباط/فبراير؛ وثالثاً، تجديد الأذون عبور الحدود لشمال غرب سورية، لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة التي لا نزال نراها هناك.

المرفق الثاني

بيان السيد جانغ جون، الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته .

تولي الصين اهتماماً وثيقاً للحالة الإنسانية في سورية، ولا سيما تأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية. ونحيط علما بأن الحكومة السورية اتخذت سلسلة من التدابير الفعالة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والنقل وإنتاج الأغذية والكثير من التدابير الأخرى لمنع انتشار الفيروس واحتوائه. ونقدر تلك الجهود.

لقد قوضت سنوات من النزاع قدرة سوري على مواجهة الجائحة، ويجب على المجتمع الدولي ألا يقف مكتوف الأيدي. وتتعاون الصين بنشاط مع سورية لمكافحة الفيروس. فقد وصلت الدفعة الأولى من المساعدات الطبية قبل أسبوعين إلى دمشق. وفي الأسبوع الماضي، عقد مستشفى صيني شهير اجتماعاً بالفيديو مع وزارة الصحة السورية تبادل خلاله الخبراء الطبيون الصينيون خبراتهم المباشرة في مكافحة كوفيد-19. ونحن على استعداد لمواصلة تقديم المساعدة في حدود قدرتنا إلى سورية وندعو البلدان الأخرى إلى أن تحذو حذونا. ونشجع أيضا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من الوكالات الإنسانية الدولية على بذل مزيد من الجهود لدعم سورية في التصدي للجائحة بأشكال مختلفة.

إن المسألة الإنسانية في سورية ترتبط بالمسائل السياسية والاقتصادية والأمنية ويجب إدارتها بطريقة متكاملة ومحايدة. وينبغي مراعاة دور الحكومة السورية بشكل كامل. وينبغي الاعتراف بأن الحكومة السورية قد أظهرت إرادة سياسية لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، وقد حدثت تطورات إيجابية في العمليات عبر الخطوط.

وفيما يتعلق بمسألة المساعدة الإنسانية عبر الحدود، يجب إيلاء الاحترام الكامل لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وندعو إلى مواصلة التنسيق والتعاون بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والحكومة السورية من أجل التوصل معا إلى حل مستدام.

وفيما يتعلق بمجلس التحقيق، لدى الصين تحفظات وشواغل بشأن طريقة إنشائه وأساليب عمله.

فالجزاءات الانفرادية تقوض قدرة سورية على مكافحة كوفيد-19 وتدمير سبل عيش المدنيين. ولا توجد أسباب تبرر الجزاءات الانفرادية التي نعارضها معارضة شديدة. وتكرر الصين تأييدها للنداءات التي وجهها الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل رفع الجزاءات. ونحث البلدان ذات الصلة على أن تحترم الحقوق المشروعة لجميع المتضررين من الوباء وأرواحهم وأن ترفع فورا الجزاءات الانفرادية المفروضة على البلدان المعنية.

ولا بد من الإشارة إلى أن القضايا الإنسانية في سورية ترتبط ارتباطا وثيقا بالعملية السياسية. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015) ودفع عملية سياسية يقودها ويملك زمامها السوريون إلى الأمام. نحن نؤيد الأمم المتحدة والمساعي الحميدة للمبعوث الخاص على أمل أن نتمكن معا من تعزيز السلام والاستقرار في سورية وفي المنطقة.

كما تشعر الصين بقلق بالغ إزاء الخسائر في صفوف المدنيين الناجمة عن الحادث المأساوي الذي وقع بالأمس وتعرب عن خالص تعازيها لأسر الضحايا. وندعو الأطراف إلى الاستجابة بنشاط لنداء الأمين العام غوتيريش من أجل وقف لإطلاق النار.

المرفق الثالث

بيان السـيد خوسـيه سـينغر وايسـنغر المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن

نشـكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته ونغتنم هذه الفرصـة لنؤكد من جديد الإعراب عن تقديرنا واحترامنا العميقين للعديد من المنظمات الإنسـانية والعاملين في الميدان في الجمهورية العربية السـورية الذين أنقذوا أرواحا وبعثوا الأمل لملايين الناس على مدى تسـع سـنوات طويلة. إن التفاني والقدرة على الصـمود لهؤلاء الأبطال والناس الذين يخدمونهم تذكرة دائمة بأن الإنسـانية والتضـامن يسـودان دائما، بغض النظر عن الظروف.

وما زلنا نشـعر بالقلق إزاء تدهور الحالة في شـمال غرب البلد. ونحن نعلم بعودة أكثر من 000 100 من المشـردين سـابقا ولكننا نشـعر بالقلق إزاء مصـيرهم وسـبل بقائهم على قيد الحياة في سـياق من التحديات المتزايدة الناجمة عن الأعمال العدائية وجائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19). ونشـيد بـالجهود الراميـة إلى زيـادة المسـاعدات عبر الحـدود، التي أثبتـت مرة أخرى أنهـا تنقـذ حيـاة الملايين من الناس.

إن الوضـع الاقتصـادي وارتفاع أسـعار المواد الغذائية في سـورية مصـدر قلق كبير للجمهورية الدومينيكية. وتلك مسـائل يمكن أن تترتب عليها، بدون التخفيف والاهتمام المناسـبين، عواقب مدمرة بالنسـبة لأضـعف السـكان، الذين ما زالوا يدفعون أغلى ثمن في هذا النزاع الرهيب والطويل. وفي هذا الصـدد، نكرر دعوتنا إلى الحكومة السورية لزيادة قدرتها وتعزيز تنسيقها مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية على أرض الواقع من أجل كفالة تقديم المسـاعدة في الوقت المناسـب والقائمة على المبادئ لجميع السـكان - وبعبارة أخرى، إلى الجميع في كل مكان.

وكما هو الحال في أماكن أخرى كثيرة في جميع أنحاء العالم، فإن جائحة COVID-19 قد أبرزت العديد من الأسباب الجذرية الكامنة وراء النزاعات والعنف. وفي السياقات الضـعيفة أصـلا مثل سورية، التي شـهدت ما يقرب من عقد من النزاع، فإن الظروف الأليمة التي يعيش فيها المتضـررون محكوم عليها بأن تزداد تدهورا. ولذلك، يجب علينا جميعا أن نساعد على تخفيف المعاناة ونتخذ جميع التدابير الممكنة لحماية الناس. والوقاية هي السبيل الوحيد والأفضل للمضي قدما.

والخطوة الأولى في هذا الصدد هي وقف مستدام وطويل الأمد لإطلاق النار على الصعيد الوطني. ثم يجب أن نؤيد اسـتمرار العملية السـياسـية الأوسـع نطاقا. ويجب على جميع أطراف النزاع وأصـحاب المصـلحة المعنيين توحيد جهودهم لتحقيق هذين الهدفين. ويجب عليها أيضـا أن تدعم معا جميع جهود الوقاية والاستجابة الجارية، تحت قيادة منظمة الصحة العالمية وبالتنسيق مع حكومة سورية، لتقديم المساعدة إلى البلد بأسـره، ولا سـيما المناطق التي تعطل فيها تقديم المسـاعدة في الأشـهر الأخيرة، كما هو الحال في شمال شرق البلد. وفي ذلك الصدد، نؤكد على ضرورة أن يدعو المجلس إلى زيادة تدفق المساعدة الإنسانية إلى الشـمال الشـرقي من خلال جميع الطرائق. ونحن على اسـتعداد للعمل مع جميع أعضـاء المجلس بشـأن هذه المسؤولية المشتركة.

وفي الختام، نكرر التأكيد على أن جائحة COVID-19 ليســـت حالة نجلس فيها وننتظر ما سيحدث؛ بل تقع على عاتقنا مسؤولية تزويد السوريين بالدعم والاهتمام اللذين يحتاجونهما ويستحقونهما.

المرفق الرابع

بيان السيدة آن غيغن، نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر مارك لوكوك على إحاطته.

إن خطر انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) سورية يبعث على القلق البالغ، لا سيما في الشمال الغربي وفي الشمال الشرقي. والالتزام بوقف فوري ومستدام لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد هو السبيل الوحيد لتيسير التصدي للجائحة.

وأود أن أعرب عن إدانة فرنسا الشديدة للتفجير الإرهابي المروع الذي ضرب سوقا في عفرين أمس. وكان العديد من الضحايا من المدنيين، بمن فيهم الأطفال. إنه أمر مفجع. وأود أن أعرب عن حزننا وعن تعازينا للأسر وجميع المتضررين من هذا الهجوم.

وأود أيضا أن أكرر تأييد فرنسا الكامل لنداء الأمين العام ومبعوثه الخاص في هذا الصدد. وثمة حاجة ملحة إلى تنفيذه. وندعو جميع الأطراف - ولا سيما النظام، الذي لم يستجب لنداء الأمين العام - إلى العمل بنشاط في هذا الاتجاه. وكما قال السفير دو ريفيير في هذا الصباح، يجب أن تظل الأمم المتحدة في طليعة هذه الجهود، وفقا للقرار 2254 (2015).

ومما يزيد من ضرورة الالتزام بوقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد أن تنفيذ الاتفاق الروسي-التركي بشأن إدلب لا يزال هشاً وغير مؤكد. ويجب على جميع الأطراف، ولا سيما النظام السوري، أن تكفل وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى جميع المحتاجين إليها. وهذا أمر ضروري أكثر من أي وقت مضى لتيسير التصدي لجائحة كوفيد-19.

ويجب دعم وتعزيز الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها لتلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان وللتصدي للجائحة. وقد التزمت فرنسا بالفعل بتقديم 4 ملايين يورو لمواجهة فيروس كوفيد-19 في الشمال الغربي.

وفي سياق الجائحة، لم تكن الآلية العابرة للحدود على هذا القدر من الأهمية مطلقا، سواء في الشمال الغربي أو في الشمال الشرقي. ولا تزال فرنسا مصممة على الحفاظ على تلك الآلية المنقذة للحياة. وفي الشمال الغربي، ثمة ضرورة مطلقة للاستمرار في توسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية عبر نقطتي العبور. وفي الشمال الشرقي، يحرم فقدان معبر اليعربية السكان من أكثر السبل مباشرة وأمانا للحصول على المعونة الطبية. وثمة حاجة إلى إيصال المساعدة عبر الحدود إلى شمال شرق سورية من خلال نقطة عبور مخصصة. ومن الضروري تماما زيادة إمكانية الوصول عبر الحدود لتلبية الاحتياجات الطارئة، ولا سيما لمكافحة جائحة كوفيد-19.

وحتى اليوم، لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بالوصول عبر الخطوط إلى الشمال الشرقي. ويستغرق النظام السوري من ثلاثة إلى أربعة أشهر للموافقة على تسليم الإمدادات الطبية من دمشق. وهذا أمر غير مقبول. كما نأسف بشدة لعدم وجود اتفاق حتى الآن على إيصال المعونة المنقذة للحياة والتي تمس الحاجة إليها إلى آلاف الأشخاص في مخيم الركبان.

ونرفض أي اســتغلال المســاعدة الإنســانية كأداة. وفي هذا الصــدد، أود أن أُذكر بأن الجزاءات الأوروبية هي أدوات لمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي. وقد صُممت هذه الجزاءات تحديدا لعدم عرقلة إيصال المساعدة الإنسانية إلى الشعب السوري، أياً كان انتماؤه، وهي لا تعوق التصدي لجائحة كوفيد-19 اليوم.

فلنكن واضــحين. لقد دمر النظام الســوري بشــكل منهجي البنية التحتية الطبية منذ بداية النزاع ولا يزال يعوق وصول المساعدات الإنسانية. ومما لا شك فيه أنه يتحمل المسؤولية الرئيسية عن الحالة الإنسانية المزرية، التي تتفاقم بسبب جائحة كوفيد-19 اليوم.

أخيرا، أود أن أرحب بإصدار موجز لتقرير مجلس التحقيق. ونؤيد التنفيذ الكامل لتوصيات المجلس لضـمان إيجاد آلية لتفادي التضـارب بما يكفل عدم تعريض العاملين في المجالين الطبي والإنسـاني والمرافق التابعة لهم للخطر. ونؤيد أيضا تشاطر التقرير الكامل للمجلس مع الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية الســـورية منذ آذار/مارس 2011 ومحاكمتهم، ومع لجنة التحقيق الدولية المســـتقلة المعنية بالجمهورية العربية الســـورية من أجل مواصـــــلة التحقيق في الحوادث وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

أخيرا، وكما قيل في هذا الصـباح، فإن الحل السياسـي هو السبيل الوحيد لإنهاء المأسـاة الإنسـانية في سورية.

المرفق الخامس

بيان السيد كريستوف هويسغن، الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

أدلي بهذا البيان عن الحالة الإنسانية في سورية بالنيابة عن المشاركين في الصياغة، أي ألمانيا وبلجيكا. نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته.

وكما ذكر السيد لوكوك، فإن مدينة عفرين السورية قد اهتزت بهجوم إرهابي مدمر وقع أمس وأدى إلى مقتل عشرات المدنيين، بمن فيهم العديد من الأطفال. ونحن ندين بشدة تلك الجريمة، ونعرب عن تعاطفنا العميق مع أسر الضحايا وأقاربهم. ونتمنى الشفاء العاجل والتام للمصابين.

وقد أعطى السيد لوكوك مرة أخرى منظورا مطلعا بشأن ماهية الأعمال الإنسانية ومدى أهمية المساعدة الإنسانية في الأماكن التي يتعين علينا فيها حماية أضعف السكان، ليس فقط من النزاع والجوع ولكن الآن أيضا من جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19). نحن نحني رؤوسنا تحية لجميع العاملين في المجالين الإنساني والطبي في جميع أنحاء سورية. نحن بحاجة إليهم أكثر من أي وقت مضى في هذه المعركة الإنسانية.

وقد قال المبعوثون الخاصون للأمين العام إلى الشرق الأوسط عن صواب إن ثمة حاجة إلى: إسكات دوي الأسلحة، وتهدئة التوترات، والتواصل عبر خطوط النزاع، وتيسير وصول العاملين في المجال الإنساني والمساعدات الإنسانية حيثما تدعو الحاجة. لقد تسببت تسع سنوات من الحرب بالفعل في خسائر فادحة. وقد أصيب ما يقرب من نصف جميع مرافق الرعاية الصحية بأضرار بالغة أو دُمرت، وهناك نقص في المعدات الطبية والعاملين في مجال الرعاية الصحية. وقد أحصت منظمة الصحة العالمية وقوع 494 هجوما على العاملين في مجال الرعاية الصحية والمنشآت الصحية في السنوات الثلاث الماضية. ويعيش أكثر من 6 ملايين من المشردين داخليا، فضلا عن المحتجزين والمختطفين، في ظروف تجعلهم معرضين بشدة لخطر الإصابة بمرض فيروس كورونا COVID-19 وغيره من التهابات الجهاز التنفسي.

وإذ قرأنا بعناية التقرير الإنساني للأمين العام الذي يقدم كل شهرين (S/2020/327) واستمعنا إلى كلمات السيد لوكوك، لا يسعنا إلا أن نخلص إلى أن الوصول أمر حاسم الأهمية لوقف انتشار الفيروس. ولكن علينا أن نواجه الحقائق: ففي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، لم تتمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع إلا بنسبة 25 في المائة من المهام الإنسانية التي قدمت طلبات للموافقة على القيام بها نتيجة للعقبات البيروقراطية التي لا تنتهي والشواغل المتعلقة بالسلامة.

وفي الشمال الغربي، يبدو أن وقف إطلاق النار بين روسيا وتركيا صامد، وإن كان هشا، مما يسمح بعبور المزيد من المساعدات الإنسانية أكثر من أي وقت للحدود، على الرغم من وجود قيود بسبب الجائحة. وإذ نستشهد بتقرير الأمين العام، لم يتسن وصول الإمدادات الأخيرة عبر الحدود إلا إلى 31 في المائة من المرافق الطبية التي كانت تتلقى في السابق شحنات عبر الحدود من معبر اليعربية. واستعدادا للأسوأ، فإن هذا ببساطة لا يكفي.

وعلاوة على ذلك، ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، فإن النظام الصحي المنهك في شمال شرق سورية لديه قدرة ضئيلة على الاستجابة لجائحة COVID-19، وجميع الطرائق مطلوبة على وجه الاستعجال للتأهب للوباء والتصدي له.

ويؤكد الأمين العام، في استنتاجات تقريره، أنه بعد مرور ثلاثة أشهر على رفع معبر اليعربية من بين المعابر المسموح باستخدامها، فإن الثغرات المتبقية في المساعدة تؤكد أهمية استخدام جميع الطرائق العابرة للحدود والعابرة لخطوط التماس. وبعبارة أخرى، بعد ثلاثة أشهر من إغلاق المعبر، فإن المساعدة عبر خطوط التماس عن طريق دمشق قليلة بشدة، وCOVID-19 لا يؤدي إلا لزيادة الحالة حدة. وتتفق الأمم المتحدة والشركاء غير الحكوميين على أنه لا يمكن توسيع نطاق خيار المساعدة عبر خطوط التماس على نحو كاف ويقترحون إعادة فتح معبر بري أمام دخول كميات أكبر من البضائع. لا يمكن للمجلس وأعضائه أن يتجاهلوا آثار إغلاق معبر اليعربية. الحقائق والأرقام لا جدال فيها.

ومن ثم، فمن وجهة النظر الإنسانية، فإن ألمانيا وبلجيكا، في ترديد لدعوة الأمين العام إلى زيادة الوصول عبر خطوط التماس وعبر الحدود، تعتقدان أنه ينبغي للمجلس أن ينظر على وجه السرعة في إعادة فتح نقطة عبور في شمال شرق البلد. لا يمكن وقف انتشار الفيروس بتكتيكات المجلس، وإنما فقط عن طريق مجموعات اختبار الإصابة بالفيروس ومعدات الحماية الشخصية وأجهزة التنفس.

وأخيرا، نجدد دعوتنا إلى المساءلة عن أخطر الجرائم بموجب القانون الجنائي الدولي. وفي ذلك الصدد، نرحب بتوصية الأمين العام بتعيين كبير مستشارين مستقل بشأن النتائج التي توصل إليها مجلس التحقيق. ويجب متابعة نتائج مجلس التحقيق. وإفلات المسؤولين عن هذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي من العقاب ليس خيارا. ونتعهد بتقديم الدعم الكامل مرة أخرى لعمل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للتحقيق في هذه الجرائم، ونتطلع إلى نتائج محاكمة ضباط النظام السوري المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية الجارية في كوبلنز بألمانيا.

وبصفتي الوطنية، أود أن أضيف أننا قدمنا للتو 22 مليون يورو أخرى لصندوق سورية الإنساني العابر للحدود، مما أدى إلى زيادة مجموع مساهمتنا في الصندوق في عام 2020 إلى 30 مليون يورو. ولا يزال الصندوق أداة رئيسية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة في شمال غربي الجمهورية العربية السورية.

المرفق السادس

بيان السيد محسن سيهاب، نائب الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أردد ما قاله الآخرون معربا عن تعازينا لضحايا هجوم الأمس في عفرين. ونشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته ومعلوماته المستكملة بشأن الحالة الإنسانية في سورية.

من المؤكد أن وباء فيروس كورونا قد أضاف مزيدا من التعقيد إلى هدفنا المشترك المتمثل في تخفيف معاناة الشعب السوري. ويعتقد وفد بلدي أن تركيز المؤتمر الذي سيعقد اليوم عن طريق الفيديو ينبغي أن ينصبّ على كيفية تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان توزيع المساعدة الإنسانية على المحتاجين على النحو المناسب، بما في ذلك في سياق التدابير الرامية إلى كبح انتشار المرض. وبناء على ذلك، تود إندونيسيا أن تسلط الضوء على ثلاث نقاط ذات أهمية حاسمة لكفالة تنفيذ تلك العمليات الإنسانية بفعالية.

أولاً، يجب على جميع الأطراف دون استثناء تنفيذ وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء سورية واحترامه. ويسرنا أن يصمد اتفاق وقف إطلاق النار بين روسيا وتركيا في الشمال الغربي ونقدر التزام جميع الأطراف الرئيسية في ذلك الصدد. بيد أن الحاجة لا تدعو إلى فترة من التهدئة في الشمال الغربي وحسب. إن التوصل إلى وقف كامل وفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء البلاد أمر بالغ الأهمية وتدعو إليه الحاجة أكثر من أي وقت مضى، كما ذكر المبعوث الخاص بيدرسن، ليتسنى بذل الجهود كافة لوقف انتشار مرض كورونا في سورية.

ثانيا، يجب أن تتاح لجميع العمليات الإنسانية للأمم المتحدة وشركائها المنفذين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بصورة معززة ومستمرة إلى جميع المناطق المطلوبة والسكان المحتاجين. لقد كانت هناك أصلا حاجة ماسة إلى تيسير إيصال المساعدات الإنسانيةبصورة آمنة وفورية قبل انتشار مرض كورونا من أجل إنقاذ الأرواح في سورية. وبالنظر إلى الخطر الكبير الذي يشكله الوباء حاليا، لا يمكن لأحد أن ينكر أن الحصول على هذه الإمدادات هو إحدى الأولويات لتأمين إمدادات الطوارئ وإيصالها. وإلى جانب المأوى والغذاء والمياه والمرافق الصحية، من الأهمية بمكان أيضا توفير المزيد من مجموعات الاختبار ومعدات الحماية الشخصية وغيرها من الإمدادات الرئيسية. وكما ورد في التقرير الأخير للأمين العام (S/2020/327)، لا بد من استمرار وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء سورية والإذن بها بطرائق تشغيل مختلفة. يشمل ذلك توسيع نطاق الوصول عبر الحدود وعبر خطوط التماس. وندعو إلى تعزيز التعاون والتنسيق الفعال بين الأمم المتحدة وحكومة سورية، بما في ذلك الأطراف الرئيسية الأخرى، من أجل تيسير وصول الاستجابات الإنسانية في البلد على نحو أفضل.

ثالثا، وكما ذكر الكثيرون، فإن السوريين معرضون بشدة للإصابة بمرض كورونا؛ ولذلك فإن تعزيز القدرة المختبرية والقدرة على التحقيق في الحالات في سورية من الأولويات. ولا يزال عدد الحالات منخفضا كما ذكر وكيل الأمين العام لوكوك. غير أن خطر تفشي المرض وأثره المدمر على الشعب السوري يبعث على القلق الشديد. ونقدر خطة الحكومة السورية والأمم المتحدة الجارية للوقاية والتأهب الصحي الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من انتشار الفيروس، ونحث على مواصلة الشراكة بين الطرفين.

وأخيرا، ننوه بموجز تقرير مجلس التحقيق ونشدد على أهمية منع تكرار نفس الحوادث في المستقبل. وتحث إندونيسيا جميع أطراف النزاع على وقف جميع الهجمات والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ونناشد جميع أطراف النزاع أن تساعد الشعب السوري، بدعم من المجتمع الدولي، في إظهار الرحمة والتعاطف خلال شهر رمضان المبارك هذا.

المرفق السابع

بيان السيد عبدو أباري، الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته والتزامه بالعمل الإنساني.

ترحب النيجر بتقرير الأمين العام عن الحالة في سورية (S/2020/327) والتحليل المتعلق بنقاط الدخول البديلة الممكنة، مما سيمكّن المجلس من تقييم مدى ملاءمة نقاط العبور تلك. ويرسم التقرير صورة مفصلة للحالة الصعبة التي ندركها جميعا.

لقد عرضنا مرارا وتكرارا الحالة الإنسانية المقلقة في الجمهورية العربية السورية. وفي الواقع، اتخذنا منذ وقت ليس ببعيد قرارا (القرار 2504 (2020)) بتخفيض عدد نقاط الدخول عبر الحدود، مما يقلل من إمكانية حصول المحتاجين السوريين على المساعدة الإنسانية. يضيف انتشار مرض فيروس كورونا تعقيدا آخر، وسط الوضع الإنساني المعقد أصلا في سورية، مما يزيد من صعوبة إدارته. وقد أفاد الأمين العام أنه في سورية

”[و] كل الجهود الرامية إلى الرفع من التأهب لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتصدي لها ظلت محدودة للغاية بسبب النقص العالمي في معدات الوقاية الشخصية وأجهزة التنفس الاصطناعي، وغيرها من اللوازم الطبية الحيوية“ (S/2020/327، الفقرة 18).

ومع ذلك، نشيد بالتعاون بين السلطات السورية ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات الوطنية لمنع المرض والحد من انتشاره. يجب أن تستمر هذه الجهود، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتوفير المنتجات والمعدات الطبية.

لقد ألحق النزاع الدائر في سورية منذ 10 سنوات أضرارا كبيرة بالبنية التحتية للبلد، بما في ذلك المرافق الصحية، مما ترك عددا كبيرا من الناس عرضة للإصابة بالفيروس. وبوجود ملايين النازحين الذين يعيشون بكثافة في مخيمات مكتظة بالسكان حيث يكاد يكون التباعد الاجتماعي مستحيلا، هناك خطر كبير يتمثل في انتشار الفيروس على نطاق واسع بين اللاجئين والنازحين داخليا.

وقد سمعنا مرارا وتكرارا من السيد لوكوك مدى أهمية العملية العابرة للحدود بالنسبة للعمل الإنساني في سورية. وتؤيد النيجر تأييدا تاما الآلية العابرة للحدود، التي تعد أساسية لبقاء العديد من السوريين. كما أننا سنؤيد أي اتفاقات أخرى تجعل وصول المساعدات الإنسانية أسرع وأكثر أمنا مع احترام سيادة سورية.

وفي الختام، وكما ذكرت من قبل، فإن وحدة المجلس، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالمسائل الإنسانية، أمر بالغ الأهمية لاتخاذ القرارات الصحيحة وإحراز تقدم بشأن مختلف جوانب الحالة السورية.

المرفق الثامن

بيان السيد فاسيلي نيبنزيا، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

قبل أن أتطرق إلى الوضع الإنساني في سورية، أود أن أقول بضع كلمات حول ما سمعته قبل أن آخذ الكلمة.

بادئ ذي بدء، أود أن أقول لزميلي من الولايات المتحدة إنه لا يوجد توافق دولي في الآراء بشأن عزل النظام السوري، كما اختار أن يسميه. إن الإجماع الدولي حول سورية مقنن في القرار 2254 (2015)، الذي ينص على أن السوريين هم الذين ينبغي أن يقرروا مصيرهم وما هو النظام الذي سيكون لديهم في المستقبل. ومهما قرروا، فسيكون ذلك قرارهم لا قرار غيرهم.

ثانيا، ألاحظ أن العديد من المشاركين أشاروا إلى الالتزام بوقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني. وقبل أن يقترحوا مثل هذا الأمر، فربما يرغبون في التفكير فيه قليلا. ومن أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد، يجب أن تكون هناك حرب على الصعيد الوطني. أين الحرب في جميع أنحاء البلد في سورية التي تبرر اقتراح وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد؟ وما هي الأطراف التي يعتقدون أنها ستوقع على وقف إطلاق نار كهذا؟ وسنكون مهتمين جدا بمعرفة ذلك.

أنتقل الآن إلى الجزء الرئيسي من بياني. إننا نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته.

لقد سمعنا الكثير اليوم عن الأثر الكارثي المحتمل لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في شمال شرق سورية - وفي إدلب تحديدا - وعن الخطوات التي اتخذتها في هذا الصدد منظمة الصحة العالمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وعلى الرغم من الإحاطات التي قدمها مؤخرا ممثلو منظمة الصحة العالمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فضلا عن آخر تقرير للأمين العام، المؤرخ 23 نيسان/أبريل (S/2020/327)، لا تزال لدينا أسئلة لم نحصل بعد على أي إجابات واضحة عليها، مثل التفسيرات المتعلقة بالتباينات في البيانات والأرقام المتعلقة بالعمل الإنساني التي تقدمها كيانات الأمم المتحدة والمقر وقوات الأمم المتحدة في الميدان.

وبدلاً من ذلك، لا نسمع سوى بيانات عاطفية عن تدهور الحالة الإنسانية في إدلب أو شمال شرق سورية. وأسأل سؤالا منطقيا - لماذا لا يخضع ذلك الجزء من البلد للتمحيص الدقيق من جانب زملائنا؟ فهذه المناطق تخضع لسيطرة دول أجنبية أو سلطات الأمر الواقع، ولكن المسؤولية عن الحالة الإنسانية تعزى إلى دمشق. ولماذا تتردد دوائر العمل الإنساني لهذه الدرجة في معالجة الحالة الوبائية في البلد ككل؟ وهل لدى الأمم المتحدة أي استراتيجية شاملة للتصدي لهذه الجائحة في سورية؟ وفيما يخص دمشق، فإن كل ما نسمعه هو عجز نظام الرعاية الصحية المدمر عن مواجهة أزمة الجائحة المحتملة. وتبذل الحكومة السورية قصارى جهودها لمكافحة انتشار جائحة كوفيد-19، رغم الجزاءات القاسية المفروضة من جانب واحد. وكما ذكرتُ من قبل في جلسة هذا الصباح، فإن لدى زملائنا صورة وردية للغاية - ومنافقة للغاية - بشأن كيفية تأثير جزاءاتهم على السوريين العاديين وكيف أن إعفاءاتهم تحل، كما يُزعم، مشاكل الشعب السوري. ونكرر دعوتنا ونردد النداءات التي وجهها مسؤولو الأمم المتحدة لرفع الجزاءات المفروضة من جانب واحد على سورية. ونشجب تدابير العقاب الجماعي الفعلية المتخذة ضد السوريين الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.

ونريد أن نطلع على الخطوات التي اتخذتها سلطات الاحتلال في الأراضي السورية المعروف أنها لا تخضع لسيطرة الحكومة الشرعية لكفالة التقيد بالقانون الدولي الإنساني. ولم نسمع حتى الآن كلمة واحدة في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نسأل عما تفعله منظمة الصحة العالمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للمساعدة في مكافحة جائحة كوفيد-19 في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية.

ونشير إلى أن هناك 43 حالة مؤكدة لمرض كوفيد-19 في البلد، وفقا لمنظمة الصحة العالمية. ولا يمكننا أن نوافق على العلاج الذي يقترحه زملاؤنا - وهو إعادة تفعيل آلية العمليات العابرة للحدود بالكامل. ونلاحظ أن الآلية العابرة للحدود أُنشئت كأداة مؤقتة لاستخدامها بشكل استثنائي. ونود أن نوضح للجميع أن إغلاق أحد المعابر الحدودية أمام المساعدات التي ترسلها الأمم المتحدة لا يعني إغلاقه التام. وكما نعلم جميعا، تواصل المنظمات غير الحكومية إيصال شحناتها، التي هي أكبر من شحنات الأمم المتحدة. ونسمع أن المنظمات غير الحكومية تقوم بالكثير من العمل في الشمال الشرقي. ولدينا سؤال: ماذا تفعل الأمم المتحدة بالضبط هناك؟ ونسمع أن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لا تنطوي على ازدواجية. وهذا يعني أن هناك تنسيقا بين الجانبين. ونود أن نعرف المزيد عن ذلك.

كما أننا نرفض الادعاء بأن دمشق لا تتعاون بصورة سليمة. ويفسر البعض تقرير الأمين العام (S/2020/327) على النحو الذي يروق لهم، وقد ذكروا أنه لم يُحرز أي تقدم في الوصول عبر الخطوط. وهذا غير صحيح. ويمكن للجميع تفسير الإحصاءات على هواه، والإحصاءات من السهل للغاية التلاعب بها. ويشير تقرير الأمين العام بوضوح إلى إيفاد الأمم المتحدة وشركائها داخل سورية 094 1 بعثة، وإلى أنهم وصلوا إلى 14 محافظة. وقد أُرسلت ثلاث قوافل من المعونة الطبية إلى الشمال الشرقي - وجميعها من دمشق، وهما قافلتان من منظمة الصحة العالمية، وقافلة واحدة من اليونيسف. ويقال لنا إن تلك القوافل لا تغطي سوى 30 في المائة من الاحتياجات الطبية. وأود أن أذكِّر المجلس بأن السلطات السورية أذنت بجسر جوي ينطلق من أربيل. وليس خطأ دمشق أنه لم يعمل. وفي الواقع، نحن مندهشون، وذلك أقل ما يمكن أن يقال، من تأخر منظمة الصحة العالمية، منذ شباط/فبراير، في توفير الإمدادات العاجلة التي نسمع أنها تنفد الآن. وألاحظ أنه قبل العام الجديد كانت تلك الإمدادات رابضة في العراق دون استخدام، ثم أصبحت فجأة لا غنى عنها. ونرفض التفسيرات المقدمة لنا حتى الآن، ولدينا أسباب قوية للاعتقاد بأن تلك التأخيرات لم تحدث بسبب ظروف موضوعية.

ونحث زملاءنا بقوة على عدم إضاعة وقتهم في البحث عن طريقة للدعوة - صراحة أو ضمنا - إلى إعادة فتح معبر اليعربية بادعائهم أن ذلك يشكل الحل الوحيد. ونطلب منهم أن يركزوا على إشراك الوكالات الإنسانية في حوار بناء مع السلطات السورية. وليس من الضروري أن يطرقوا الباب؛ فالباب مفتوح. وإذا كانت هناك إرادة، ستوجد طريقة. وأحثهم على عدم إضاعة الوقت وتفويت هذه الفرصة. فهذا هو الحل الوحيد. وبالمناسبة، لم يمنع إغلاق معبر اليعربية الإدارة المحلية من تلقي أربع أجهزة لاختبارات كوفيد-19 من الخارج. ويبدو أن المعدات وصلت إلى هناك من خلال نفس القنوات التي وصلت عبرها المساعدات الإنسانية الغريبة التي كانت تتألف من معدات لمكافحة الشغب لسجون تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ومخيمات النازحين. وقد ذكرنا ذلك خلال الجلسة الصباحية. وبالمناسبة، لماذا يصرون على اليعربية ويرفضون النظر في استخدام معبر البوكمال الذي كانت السلطات السورية مستعدة لاستخدامه؟

وفي سياق الحالة الإنسانية الصعبة في الشمال الشرقي، لدينا سؤال - ماذا فعلت سلطات الاحتلال هناك على مدى السنوات الست الماضية باستثناء قطع الروابط بين المناطق الكردية وسائر الأراضي السورية؟ ولا

تعمل هناك سوى عدة مستشفيات ولم يُفعل أي شيء لإعادة اللاجئين من المخيمات. وهناك الكثير من المشاكل الناجمة عن الألغام. إن الحالة في مخيم الهول مزرية؛ ومن غير الواضح ما هي التدابير التي اتُخذت لمكافحة تهديد كوفيد-19 في الركبان. ونلاحظ أن الجهود السورية والروسية هي التي مكنت 000 19 شخص في الركبان من العودة إلى ديارهم في الفترة من آذار/مارس إلى تموز/يوليه 2019. وكما ذكرت في هذا الصباح، فإن المقاتلين الذين فروا من المخيم قبل أسبوعين قالوا بوضوح إن المساعدات المرسلة إلى المخيم لم توزع على سكانه، بل استولى عليها مقاتلو "مغاوير الثورة".

ويساورنا قلق بالغ لأنه ردا على طلب وزارة الصحة السورية إنشاء مختبر طبي في الحسكة لمعالجة عينات كوفيد-19 في أحد المستشفيات الحكومية، أحالت منظمة الصحة العالمية الوزارة إلى عيادة تابعة لمنظمة أطباء بلا حدود. ولا بد أن منظمة الصحة العالمية كانت تدرك أن ذلك سيؤدي إلى مشاكل مع دمشق. وبشكل عام، نود أن نطلع على ما تقوم به منظمة الصحة العالمية بالفعل شرق نهر الفرات. وسنكون ممتنين لو أمكن لزملائنا في الأمم المتحدة تسليط بعض الضوء على شواغلنا المذكورة أعلاه. كيف يتم بالفعل تخصيص الموارد المالية المتاحة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؟ وما هو الجزء الذي يذهب إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة؟ وسنواصل طرح تلك الأسئلة ذات الصلة ونتوقع تلقي إجابات واضحة وشفافة عليها.

المرفق التاسع

بيان السيدة دياني جيمشا برنس، مستشارة البعثة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته الشاملة المعتادة. ونشارك الآخرين في الإعراب عن تعازينا لأسر ضحايا هجوم أمس في عفرين.

تردد سانت فنسنت وجزر غرينادين دعوة المبعوث الخاص إلى وقف كامل وفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء سورية. وعلى الرغم من أن اتفاق 5 آذار/مارس قد أدى إلى وقف كبير للأعمال العدائية في الشمال الغربي، فإن النداء من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى لتمكين البلد من مكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) مكافحة فعالة. فقد أدى عقد من الحرب إلى شل الخدمات العامة في البلد، بما في ذلك نظامه الصحي. ويعيش العديد من السوريين في مخيمات ومستوطنات غير رسمية أخرى تفتقر إلى الوسائل لتنفيذ تدابير الوقاية اللازمة. ولن تؤدي الأعمال العدائية إلا إلى زيادة تدمير البنيات التحتية التي لا غنى عنها ومنع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من أداء عملها المنقذ للحياة.

ونشيد بالجهود التي تبذلها سورية لقمع الفيروس، بما في ذلك تطبيق قيود السفر وحظر التجول. غير أنه يجب إقامة توازن بين الحفاظ على هذه التدابير الضرورية وتوسيع نطاق الاستجابة الإنسانية الحيوية والحفاظ عليها. ولا يزال الوصول الآمن والمستدام ودون عوائق في الوقت المناسب إلى جميع أنحاء البلد أمرا أساسيا. إننا نحث جميع الأطراف على مواصلة الانخراط في حوار في هذا الصدد.

ونكرر النداء من أجل رفع التدابير الاقتصادية القسرية المتخذة من جانب واحد. فمن واجبنا أن نكفل أن يكون كل بلد قادرا على الاستجابة على نحو فعال وقوي لكوفيد-19. وكل معركة ناجحة ضد هذا الفيروس هي انتصار للمجتمع الدولي بأسره. ومن مصلحتنا الجماعية كفالة أن لدينا جميعا الأدوات المناسبة للتصدي له.

ونحيط علما بموجز الأمين العام لتقرير مجلس التحقيق بمقر الأمم المتحدة. وننتظر تعيين كبير المستشارين المستقلين لتناول توصيات مجلس التحقيق. ومن الأهمية بمكان ألا تتكرر هذه الأنواع من الحوادث وأن يتم تحسين آلية تعيين إحداثيات المواقع الواجب تفادي استهدافها عسكريا.

وترى سانت فنسنت وجزر غرينادين أنه يجب على جميع الأطراف أن تحترم المبادئ الأساسية للنزاع المسلح. فاستهداف البنيات التحتية المدنية والإنسانية انتهاك للقانون الدولي يستحق الشجب. وينبغي عدم التسامح مع الإفلات من العقاب على هذه الأفعال.

فالحالة الإنسانية في سورية تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة، ويحتاج الانتعاش الشامل في البلد إلى دعم المجتمع الدولي بأسره. وتقع على عاتقنا مسؤولية مساعدة سورية بعمل إيجابي حتى تتمكن من الخروج من هذا النزاع للتمتع بالسلام والازدهار الذي تستحقه بحق.

المرفق العاشر

بيان السيد كوليسا مابهونغو، نائب الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الشاملة بشأن الحالة الإنسانية في سورية.

لا يزال يساور جنوب أفريقيا قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في سورية. وقد أضاف مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) طبقة أخرى من التعقيد إلى هذه الحالة الإنسانية الكارثية أصلا. إننا نشيد بالأمم المتحدة وشركائها المنفذين وجميع متطوعيها وموظفيها على جهودهم المتواصلة والملتزمة، نظرا إلى الطابع المتعدد الأوجه للحالة الإنسانية في سورية.

وفيما يتعلق بأثر كوفيد-19 على الحالة الإنسانية في سورية، تؤيد جنوب أفريقيا تأييدا تاما دعوة الأمين العام إلى وقف فوري وعالمي لإطلاق النار ودعوة المبعوث الخاص بيدرسن إلى وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء سورية. ويجب أن نكفل توفير المعدات والإمدادات اللازمة لجميع من يحتاجون إليها، من أجل مكافحة انتشار الفيروس بفعالية. ومن شأن استمرار الأعمال العدائية والعنف أن يعوق ويضر بفعالية استجابة الحكومة السورية لجائحة كوفيد-19 وكذلك باستجابة الأمم المتحدة.

ويتمثل أحد الجوانب الهامة لهذه الاستجابة في التركيز على التأهب والتخطيط للاستجابة للتقليل إلى أدنى حد من أثر كوفيد-19 على الفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم الأشخاص الذين يعيشون على مقربة شديدة من بعضهم البعض في مخيمات اللاجئين والنازحين، الذين لا تتاح لهم سوى فرص محدودة للحصول على الخدمات الأساسية، مثل المياه والمأوى والرعاية الطبية. وبالإضافة إلى ذلك، يساورنا القلق أنه على الرغم من أن جميع الفئات معرضة للإصابة بالفيروس، فإن المسنين والأشخاص الذين يعانون من حالات صحية مرضية كامنة معرضون بشكل خاص لخطر الإصابة، ولا سيما أولئك ضمن الفئات الضعيفة من اللاجئين والنازحين. وتشمل هذه الاستجابة الحاجة إلى القدرة اللازمة لإجراء اختبارات الفيروس وتقييم حالة الإصابة. ونشجع المجتمع الدولي على المساعدة في كفالة توافر المعدات اللازمة لتحقيق تلك الغاية.

ولكن لن تكون أي من هذه الجهود فعالة بدون الوصول الآمن إلى المناطق التي يلزم فيها إجراء اختبارات الفيروس وإيصال المعونة. وهذا الجانب مهم، بالنظر إلى أنه على الرغم من أن جمع العينات وسط آلاف النازحين الذين يعيشون في المخيمات والمستوطنات غير الرسمية في شمال شرق سورية سيكون أمرا صعبا في المقام الأول، فإن جمع العينات في المناطق التي قد تكون الأعمال العدائية مستمرة فيها سيكون أكثر صعوبة، إن لم يكن مستحيلا.

وتدعو جنوب أفريقيا السلطات المختصة إلى كفالة وصول العاملين في المجال الإنساني إلى جميع أنحاء سورية بشكل آمن ومستدام ومن دون عوائق. ومن المهم كذلك ألا يكون للمعابر الحدودية المتأثرة بالتدابير الوقائية المتصلة بكوفيد-19 أثر سلبي على إيصال المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات الضعيفة المذكورة آنفا.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية العامة في جميع أنحاء سورية، فلا يمكننا أن ننسى الحالة الإنسانية الأليمة التي لا تزال مستمرة في البلد، على الرغم من أنه من المفهوم أننا نركز جميعا على أثر كوفيد-19. ولا تزال الحاجة إلى المأوى والمياه والمرافق الصحية والغذاء والحماية كبيرة. ويتوقف توفير هذه الخدمات، ولا سيما في الشمال الغربي، على قدرة الآلية العابرة للحدود على تقديم المساعدة الأساسية إلى جميع من

يحتاجون إليها. غير أنه يلزم تقديم دعم إضافي في شمال شرق البلد. فقد ظهرت ثغرات في تقديم المعونة اللازمة إلى هذه المنطقة مع إغلاق معبر اليعربية في كانون الثاني/يناير. وندعو الأطراف، في هذا الصدد، إلى بذل كل جهد ممكن للإذن بجميع الطرائق المتاحة، بما في ذلك إيصال المعونة من دمشق والمساعدة عبر خطوط التماس وعبر الحدود، لكفالة إيصال المعونة إلى الآلاف الذين يحتاجون إليها.

وإذ نرحب باستمرار اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في 5 آذار/مارس، يجب علينا كذلك أن ندرك أثر الأعمال العدائية على مدى العقد الماضي على المدنيين والبنيات التحتية المدنية الأساسية. فقد كان الأثر على توفير الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والمياه شديدا. وتعيد جنوب أفريقيا التأكيد على أنه يجب على جميع الأطراف أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين والبنيات التحتية المدنية.

وفي الختام، تؤكد جنوب أفريقيا من جديد موقفها المتمثل في أنه إذا لم يحرز تقدم على الجبهة السياسية، فإن الحالة الإنسانية ستتدهور أكثر مع زيادة في الدمار والخسائر في الأرواح. والطريقة الوحيدة لحل النزاع في سورية هي من خلال التفاوض والحوار. وتدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف إلى بذل كل جهد ممكن من أجل التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015) وتحقيق السلام والأمن والاستقرار في سورية بأكملها.

المرفق الحادي عشر

بيان السيد قيس قبطني، الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

أشكر مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطته.

لقد عانى الشعب السوري من شتاء استثنائي قاس جراء من العنف والإرهاب، ولا يزال الكثيرون في حاجة ماسة إلى المساعدات المنقذة للحياة في شمال سورية. وينطوي تفشي وباء فيروس كورونا على إمكانية مثيرة للقلق من أن يضاعف معاناتهم ويعرضهم لخطر شديد.

وتعتبر تونس النداء الذي وجهه المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، غير بيدرسن، من أجل التوصل إلى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد نقطة توجيهية حاسمة لتنسيق جهود الإغاثة الإنسانية في سورية.

ونشدد على الأهمية الحاسمة لاحترام وقف إطلاق النار في 6 آذار/مارس في إدلب واستعادة الهدوء في جميع أنحاء سورية للتمكين من إيصال المعونة الإنسانية المستندة إلى المبادئ إلى المناطق التي تشتد فيها الحاجة إليها.

ونكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف للامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحماية المدنيين والبنى التحتية المدنية.

كما ندين قتل العاملين في المجال الإنساني على يد الجماعات المسلحة في جنوب سورية. ونشدد على ضرورة ضمان سلامة موظفي المساعدة الإنسانية الذين يقفون على خط المواجهة في الاستجابة لحالات الطوارئ، بما في ذلك الاستجابة الصحية لمرض كورونا.

لا يزال النهج المختلط الذي يجمع بين الطرائق العابرة للحدود وتلك العابرة لخطوط التماس أمرا حيويا لضمان إيصال المساعدة الإنسانية، ولا سيما في شمالي سورية. ونشدد على أهمية أن يكون هذا النهج تدريجيا بطريقة تحترم سيادة سورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ويحفظها في نهاية المطاف، بما يتماشى مع القانون الدولي ومبادئ العمل الإنساني.

وكما أشار الأمين العام في تقريره (S/2020/327)، أثرت أزمة مرض كورونا تأثيرا كبيرا على قدرة العاملين في المجال الإنساني على العمل، مع إغلاق معظم المعابر الحدودية البرية إلى سورية. ولذلك يلزم إعادة النظر في وصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود وعبر خطوط التماس، لا سيما في شمال شرقي سورية، من أجل الحفاظ على إيصال مبدئي للمعونة الإنسانية، بما في ذلك المعونة الطبية. ويمكن ضمان ذلك، على وجه الخصوص، باستكشاف جدوى الخيارات الجوية والبرية والبحرية بالتعاون مع الحكومة السورية واستنادا إلى تقييم الأمم المتحدة وشركائها للاحتياجات.

ومن الأهمية بمكان أن تضع جميع الأطراف خلافاتها جانبا وأن تيسر التعاون مع الأمم المتحدة عبر الخطوط الأمامية من أجل الحفاظ على إمكانية الوصول المستدام وفي الوقت المناسب وبأمان ودون عوائق، بما في ذلك المعونة الطبية، إلى السكان المحتاجين. ونحث على زيادة التعاون بين الحكومة السورية والأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال فريقها القطري، لمعالجة الموافقات المعلقة للمساعدة الطبية الحيوية.

وأخيراً، أود أن أذكر أن الغلبة، في هذه الأوقات العصـــيبة، يجب أن تكون للاعتبارات الإنســـانية على المخططات الســياســية للتمكين من التخفيف الفعال من تفشـــي وباء كورونا في ســورية والتركيز على المعركة الحقيقية لإنقاذ الأرواح.

المرفق الثاني عشر

بيان السيد جوناثان ألن، القائم بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أشكر مارك لوكوك على إحاطته اليوم.

لا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء الأثر الكارثي المحتمل لمرض فيروس كورونا في سورية. وقد سمعنا اليوم أن هناك 43 حالة مؤكدة، ومن المرجح أن هناك حالات أخرى كثيرة غير معروفة بسبب الافتقار إلى القدرة على الاختبار. يواجه السوريون النازحون داخليا البالغ عددهم 6.2 مليون شخص مخاطر شديدة بشكل خاص. إذ يعيش ما يقرب من 000 940 منهم في ظروف مروعة في الشمال الغربي.

وتلتزم المملكة المتحدة بأداء دورها في التصدي لانتشار فيروس كورونا وتأثيره في سورية وغيرها من البلدان الضعيفة في جميع أنحاء العالم. وقد تعهدنا حتى الآن بتقديم أكثر من 900 مليون دولار للاستجابة الدولية للمساعدة في إنهاء الوباء. ومن هذا التمويل، يساعد مبلغ 350 مليون دولار على الحد من الإصابات بأعداد كبيرة في البلدان الضعيفة. وستنشئ أموالنا محطات جديدة لغسل اليدين ومراكز للعزل والعلاج في مخيمات اللاجئين وستزيد من فرص حصول أولئك الذين يعيشون في مناطق النزاع المسلح على المياه النظيفة. وبوصفنا ثالث أكبر مانح ثنائي للاستجابة الإنسانية في سورية، حيث أنفقنا أكثر من 4 بلايين دولار منذ بدء النزاع، فإننا نعمل على وجه السرعة لضمان أن يتمكن برنامجنا الإنساني الهام في جميع أنحاء سورية، بما في ذلك بطبيعة الحال في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، من التصدي بأقصى قدر من الفعالية للعواقب المباشرة وغير المباشرة للوباء. ونرحب بالزيادة الأخيرة في المعونة العابرة للحدود إلى شمال غربي سورية والحفاظ على وقف إطلاق النار المتفق عليه بين روسيا وتركيا في 5 آذار/مارس. فهذا يساعد الوكالات الإنسانية على تلبية الاحتياجات الضخمة في إدلب والتركيز على خطر مرض كورونا. والدليل واضح على أن ولاية الأمم المتحدة عبر الحدود يجب أن تستمر في تموز/يوليه الماضي.

إن فيروس كورونا لا يعرف حدودا. ولا يعرف الخطوط الأمامية. إنه خطر على جميع من في سورية وخارجها. ومنع انتشاره مسألة إنسانية وليست سياسية. ويجب أن نضمن عدم إهمال أي جزء من سورية في الجهود الرامية إلى منع الانتشار المحتمل للفيروس والاستعداد له.

ولهذا السبب نحن قلقون جدا بشأن شمال شرقي سورية. وقد أبرز كل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية وجود صدع خطير. أكدت منظمة الصحة العالمية أول حالة وفاة بسبب الفيروس في تلك المنطقة، ونعلم مما تعلمناه في كل مكان آخر في العالم أن انتقال العدوى في المجتمع المحلي مستمر بالتأكيد. ومع ذلك، يبدو أنه لا يوجد سوى 35 سريرا لوحدات العناية المركزة في المنطقة بأسرها.

وكما أخبرنا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مجلس الأمن في 24 نيسان/أبريل، لم تصل المساعدة الإنسانية المقدمة برا أو جوا إلا إلى 31 في المائة من المرافق الصحية التي كانت تصلها الإمدادات العابرة للحدود سابقا عبر اليعربية. وهذا يعني أن 69 في المائة من المرافق الصحية لا تتلقى الإمدادات التي تحتاج إليها. وعلاوة على ذلك، فإن الحاجة الملحة إلى التصدي للوباء لا تتبدّى في وتيرة

الموافقات على المساعدة عبر الخطوط. وكما أشار تقرير الأمين العام (S/2020/327)، لا تزال السلطات في دمشق تستغرق من ثلاثة إلى أربعة أشهر للاستجابة لطلبات توصيل اللوازم الطبية في الشمال الشرقي.

يجب أن نعمل معا بوجود هذه الحاجة الملحة. ويجب أن نضع جانبا الخلافات السياسية السابقة. ويجب أن نمكّن الأمم المتحدة من استخدام جميع الطرائق للغرض المحدد المتمثل في منع وقوع كارثة صحية ما دام فيروس كورونا يشكل مثل هذا الخطر.

وتفخر المملكة المتحدة بالوقوف مع العديد من الدول الأخرى المتحلقة حول طاولة المجلس بوصفها مشاركا في عمل حاسم ومنسقا للتصدي لانتشار فيروس كورونا وأثره في البلدان الضعيفة في جميع أنحاء العالم. يجب أن نعمل معا لكي نفعل الشيء نفسه من أجل سورية. ويجب أن نعطي الأمم المتحدة وشركاءها في المجال الإنساني أفضل فرصة للتمكن من التصدي للجائحة في جميع المناطق من خلال جميع الطرائق اللازمة. إن التصدي لهذا الوباء العالمي يستحضر إنسانيتنا المشتركة. وينبغي لنا جميعا أن نفكر بعناية في الإجراءات والقرارات التي يمكن أن نتخذها.

المرفق الثالث عشر

بيان السيد فام هاي آنه، نائب الممثل الدائم لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على إحاطته المقدمة اليوم.

وننضم إلى الآخرين في الإعراب عن إدانتنا لجميع الهجمات الإرهابية وتعاطفنا مع أسر الضحايا.

ونحيط علما بتقرير الأمين العام المقدّم كل شهرين عن الحالة الإنسانية في سورية (S/2020/327). وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الظروف الراهنة. ولا يزال رفاه الشعب السوري يتأثر بشدة بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية القائمة. وعلاوة على ذلك، فإن وباء فيروس كورونا الذي ظهر حديثا من شأنه أن يرش الملح على الجرح ويستهدف أكثر الفئات ضعفا، أي النازحين داخليا في المواقع المكتظة، ولا سيما المسنين والنساء والأطفال.

ومما يبعث على القلق ملاحظة أن الحاجة إلى المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء سورية لا تزال هائلة، ومع ذلك لا تظهر أي علامة على تحسن الحالة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ولا يزال غالبية النازحين بوجه خاص يعانون من انعدام الأمن الغذائي ونقص الملاجئ وغيرها من الاحتياجات الأساسية في شمال غرب سورية. ويعاني قطاع الصحة في الشمال الشرقي من ثغرات كبيرة من حيث نقص الإمدادات الطبية. وتزيد جائحة كوفيد-19 من معاناة ومصاعب الناس على أرض الواقع وتفاقم الظروف الصعبة أصلا للعاملين في المجالين الإنساني والصحي.

ونغتنم هذه الفرصة لنشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها العاملون في المجالين الإنساني والصحي في مناطق النزاع.

ونود أن نشدد على النقاط التالية:

أولا، إن وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ومستدام ودون عوائق أمر بالغ الأهمية لمساعدة الملايين من الناس. ونحث جميع الأطراف في سورية على التعاون الكامل مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في المجال الإنساني لضمان وصول المساعدات الإنسانية. ونشجع الحكومة السورية على مواصلة تيسير عملية الموافقة على إيصال المعونة الإنسانية، ولا سيما الإمدادات الطبية إلى الشمال الشرقي. ونتشاطر الرأي القائل بأن تعزيز التكامل بين العمليات الإنسانية عبر الحدود وعبر الخطوط من شأنه تحسين الاستجابة للطلب الكبير في جميع أنحاء سورية.

ثانيا، ونظرا للترابط بين الحالتين الأمنية والإنسانية، نود أن نكرر الإعراب عن تأييدنا الكامل للدعوات التي وجهها الأمين العام والمبعوث الخاص لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني في عدة مناسبات، كان آخرها في سياق جائحة كوفيد-19. ونحث بقوة جميع الأطراف على الاستجابة لتلك النداءات من أجل تيسير التأهب للجائحة والتصدي لها في سورية.

ونرحب بالحالة الراهنة الهادئة نسبيا في شمال غرب سورية وندعو جميع الأطراف إلى الاستفادة منها لتعزيز الجهود الإنسانية لأقصى حد ممكن ومواصلة احترام القانون الدولي الإنساني.

أخيرا وليس آخرا، فإننا ندعو المجتمع الدولي بأسره وجميع الشركاء في المجال الإنساني، في إطار العمل مع سـورية، إلى تحديد الإمدادات اللازمة لمكافحة الأزمة الإنسـانية والجائحة وضـمان إيصـال هذه الإمدادات. فهذه المعركة حاسمة بالنسبة للعملية السياسية ومستقبل سورية.

المرفق الرابع عشر

بيان السيد بشار الجعفري، الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية

لا تزال بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن تسعى إلى استخدام هذا المنبر كأداة لسياستها الخارجية ولتشويه سمعة حكومة بلدي بذريعة العناية الزائفة والمودة القاتلة. ويتجلى ذلك في العدد الكبير من الاجتماعات، ما بين رسمية وغير رسمية وصغيرة وكبيرة وخطابية وتشاورية، بشأن الحالة في بلدي وبشأن الجوانب السياسية والإنسانية، فضلا عن بعض الجوانب الكيميائية.

وقد اجتمع، قبل بضعة أيام بمبادرة من فرنسا، الممثلون الدائمون للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن مع وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية لمناقشة الجوانب الثانوية المتصلة بالحالة الإنسانية في بلدي. واليوم، كما حدث في مناسبات سابقة، يعقد المجلس جلستين بشأن سورية.

وبطبيعة الحال، لم نكن لنعترض على ذلك لو شهدنا درجة معقولة من الكفاءة المهنية والموضوعية والقلق الإنساني في تقارير وإحاطات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وفي مواقف الدول الغربية الثلاث الدائمة العضوية في المجلس وحلفائها.

لقد شهدنا في الآونة الأخيرة، في الأمم المتحدة وخارجها، حركة إيجابية، من ناحية، واندفاعا محموما وتنافسا، من ناحية أخرى، لصياغة استجابة جماعية منسقة في سياق التصدي للتهديد الناجم عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وتواجه الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتصدي لهذه الجائحة نفس المعضلة التي واجهتها أعمال الأمم المتحدة في ميدان الاستجابة الإنسانية في بلدي والدول الأخرى، وهي التسييس من جانب البعض وسعيهم إلى فرض وجهات نظر وأهداف سياسية على حساب مبادئ القانون الدولي والإنسانية.

وبينما وجه الأمين العام وكبار موظفي المنظمة - بمن فيهم المبعوث الخاص إلى بلدي والمفوضة السامية لحقوق الإنسان والمقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء ومنظمة الصحة العالمية وأكثر من 40 كيانا ومنظمة دولية تابعة للأمم المتحدة - نداءات لرفع التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على قرابة بليوني شخص في البلدان المتضررة من هذه التدابير غير المشروعة وغير القانونية لتمكين هذه البلدان من التصدي لجائحة كوفيد-19 وعلاج المصابين بالمرض، سعت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الاتحاد الأوروبي إلى تنقية أي مقترحات أو مبادرات ومشاريع القرارات التسعة ذات الصلة من أي عبارات تطالب بتصحيح الاختلالات القائمة وبإنهاء التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد. ويقوض هذا السلوك الأناني والإقصائي أي شواغل إنسانية تدعيها حكوماتهم.

وقد وجه بلدي، سورية، بالتعاون مع البلدان الصديقة المتضررة من التدابير القسرية الانفرادية، رسائل ونداءات عديدة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للمطالبة برفع هذه التدابير اللاإنسانية التي تشكل إرهابا اقتصاديا ووصمة عار على جبين من يفرضونها. وعلاوة على ذلك، اقترنت مطالبنا بالتماسات وقعها الملايين في جميع أنحاء العالم لرفض هذه التدابير. ولم نر حتى الآن أي رد صادق من جانب الحكومات التي فرضت هذه التدابير ولم تصدر إدارة الولايات المتحدة سوى ما أسمته صحيفة وقائع، لا تتضمن سوى ادعاءات لا صلة لها بالحقيقة ولا تهدف إلا إلى التستر على الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وصكوك حقوق الإنسان.

فما هي الحالة الإنسانية التي نتحدث عنها اليوم؟ وهل وضع حد للمعاناة الناجمة عن التدابير القسرية المفروضة على بليوني شخص لن يكون مسألة إنسانية؟ وهل رفع التدابير القسرية المفروضة على 24 مليون سوري أقل أهمية من معبر اليعربية الحدودي، الذي جعل منه بعض أعضاء هذا المجلس ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المعادي في غازي عنتاب مسألة حيوية؟ ولماذا لم تبادر فرنسا ولا ألمانيا ولا بلجيكا بالدعوة إلى عقد اجتماع لمجلس الأمن لمناقشة أثر التدابير القسرية على السوريين؟ ولماذا لم تطلب تلك الدول من الأمين العام أن يحيل تقريرا موضوعيا مُعدا بطريقة مهنية إلى مجلس الأمن في غضون 30 يوما عن آثار التدابير القسرية على مؤسسات الدولة السورية والحياة اليومية للسوريين؟ ويبدو أن ألمانيا وبلجيكا، القائمتين على الصياغة فيما يتعلق بالملف الإنساني، لا تصوغان إلا ما يجبرهما عليه بعض حلفائهما في منظمة حلف شمال الأطلسي وأن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي أعد 66 تقريراً ومئات الإحاطات حتى الآن، لا يجرؤ على كتابة ما يغضب مشغليه.

ويكرر وفد بلدي المطالبة بوضع حد فورا ودون شروط للتدابير القسرية الانفرادية التي تستخدمها بعض الدول الأعضاء كسلاح في حربها الآثمة ضد بلدي. فهذه التدابير، من بين تدابير أخرى كثيرة، تحرم السوريين من متطلباتهم الأساسية لكسب العيش وتمنع المؤسسات الطبية ومؤسسات الرعاية الصحية من الحصول على مجموعات أدوات الاختبار والتشخيص والوقاية والعلاج لهذه الجائحة، فضلا عن أجهزة التنفس الاصطناعي وأسرّة العناية المركزة وسيارات الإسعاف ومعدات المختبرات ومراكز الحجر الصحي ومعدات الحماية الشخصية للعاملين في مجال الرعاية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم غير قادرين على الحصول على الأدوية للأورام أو إجراء فحوص أو تدخلات باستخدام المعدات الطبية مثل أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي أو الماسحات بالأشعة المقطعية المحوسبة أو التصوير بالأشعة أو أجهزة التصوير بالموجات فوق الصوتية أو الفحص بالمنظار أو الشاشات أو مولدات الأكسجين.

إن حرمان الشعب السوري ومؤسسات الدولة من هذه المعدات الأساسية واستمرار الحصار المالي والاقتصادي والتجاري المفروض على الدولة السورية وتجميد أصولها في الخارج ينفي أي ادعاءات إنسانية تدعيها بعض الدول الأعضاء في المجلس. وفي هذا السياق، أكرر الإعراب عن امتناننا لروسيا والصين لوقوفهما مع سورية في هذه الأوقات العصيبة.

قبل بضعة أيام، بعث بلدي إلى المجلس برسالة رسمية (S/2020/333) بشأن موقفه من التقرير السادس والستين للأمين العام عن تنفيذ القرارات 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) و 2449 (2018) و 2504 (2020) (S/2020/327). ويشدد وفد بلدي على عدم فعالية تلك التقارير، التي لا تجرؤ على التصدي حقا وبوضوح لممارسات البلدان الراعية للإرهاب. ولا تشير التقارير إلى انتهاكات الاحتلال التركي للقانون الدولي أو جرائمه العديدة ضد المدنيين. ولا تقول شيئاً عن كيف دمّر التحالف الدولي مدينة الرقة، حيث قتل الآلاف من سكانها ودفنهم تحت الأنقاض وارتكب العديد من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ولا تذكر تقارير الأمانة العامة كيف يبتز النظام التركي أوروبا باستخدام معاناة اللاجئين، كما أنها لا تذكر أي شيء عن حقيقة السعي الحثيث للهلال الأحمر التركي والجماعات الإرهابية التي يدعمها لمنع الهلال الأحمر السوري من العمل في شمال غرب سورية، في حين تمنعه قوات الاحتلال الأمريكية والميليشيات الإرهابية العميلة لها من العمل في شمال شرق سورية وتحرم السوريين في المناطق المحيطة بالرقة التي تسيطر عليها الحكومة من الكهرباء.

ومرة أخرى، لا تتحدث الأمانة العامة في تقاريرها عن كيف تقاوم قوات الاحتلال الأمريكية والجماعة الإرهابية التابعة لها "مغاوير الثورة" إنهاء معاناة النازحين في الركبان وتفكيك ذلك المخيم ســـيء الذكر. ولا تذكر التقارير كيف ترفض البلدان الأوروبية المعنية إعادة مواطنيها الإرهابيين الأجانب إلى أوطانهم. وأخيراً، لا تذكر التقارير شـيئاً عن كيفية تدمير قوات الاحتلال التركي لقرية الشـركراك بعد تشـريد ســكانها، كما أنها لا تذكر كيف ينهب النظام التركي والاحتلال الأمريكي ثروة الشـــعب الســـوري وموارده ونفطه وآثاره.

إن جميع تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الـ 66 متحيزة وتفتقر إلى المصداقية. فهي انتقائية بشكل صـارخ وتبالغ في تسـييس الحالة الإنسـانية. ولذلك، فهي عديمة القيمة ومضـيعة لوقت الأمم المتحدة وجهدها ومواردها.

أخيراً، نحن في سورية لا نواجه كوفيد-19 فحسب؛ إننا نواجه أيضا فيروسا أخطر: الإرهاب. وقد أصرت بعض البلدان على تجاهله لفترة طويلة جدا وتلاعبت بالحقائق ووصفت الإرهابيين زورا بـــ "جماعات المعارضـــة المســـلحة المعتدلة" أو "العناصـــر المســـلحة غير التابعة للدولة". وهذا الفيروس له العديد من الأسماء، بما في ذلك "هيئة تحرير الشام" و "حراس الدين" و "السلطان مراد" و "كتائب الزنكي" و "مغاوير الثورة"، وغيرها الكثير. وهذا هو الفيروس الذي نواجهه منذ تسع سنوات.